

روسيا تفتح أبواب إلغاء صفقات بوينغ 737 ماكس

استمرت شركات خطوط الطيران بتعليق العمل بها. وجاءت الخطوة بعد يوم من إعلان الشركة عن أكبر خسائر فصلية لها على الإطلاق، والتي بلغت نحو 3.4 مليار دولار على خلفية المشاكل التي تعاني منها بسبب العيوب في طرازها المثير للجدل.

وحاول رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة دينيس ميلينبرغ إرسال إشارات طمأنينة بعودة الطائرة للتخليق في أكتوبر المقبل.

ونسبت وكالة بلومبيرغ الأمريكية للأخبار الاقتصادية لمولينبرغ قوله حينها إنه "مع استمرار جهودنا لدعم العودة الآمنة لبوينغ 737 ماكس للخدمة، سنستمر بتقييم خططنا الإنتاجية".

وتجاوز إجمالي التكلفة لازمة 737 ماكس الثمانية مليارات دولار، بعدما أعلنت بوينغ عن نفقات بنحو 4.9 مليار دولار تشمل تعويضات ستدفعه إلى شركات الطيران عن تأخر تسليمات.

وبلغ صافي خسارة بوينغ في أول ربع سنة كامل منذ توقف الرحلات التجارية للطائرة 737 ماكس نحو 2.94 مليار دولار، مقارنة مع ربح قدره 2.2 مليار دولار قبل عام.

ووفق بيانات رفينيتيف، هبطت مبيعات الشركة بنسبة 35 بالمئة إلى 15.75 مليار دولار لتأتي دون متوسط التوقعات البالغة 18.55 مليار دولار.

ونسبت صحيفة فايننشال تايمز لمحدث من مقدمي الدعوى تأكيد أن بوينغ عرضت تعويضا لكنه لم يكن كافيا.

وأوضح المحامي المنتمي إلى مكتب بودهارست أوسيك في ميامي أنه على اتصال بزبائن آخرين لبوينغ يمكن أن يتقدموا أيضا بدعوى على الشركة الأميركية.

وتتمثل هذه القضية بالنسبة لبوينغ موقفا متفجرا إذ أن لديها آلاف الطلبات من طراز 737 ماكس، التي أوقفت توريدها إلى أجل غير مسمى بسبب حظر الطيران المفروض عليها.

ومنذ أشهر يثار جدل واسع النطاق حول هذا الطراز في أعقاب وقوع حادثين لطائرتين من نفس النوع في إندونيسيا وإثيوبيا أسفرا عن مقتل 346 شخصا.

وقد أثير الحديث بشكل أكبر بعد الحادث الثاني حول إخفاء بوينغ عيوبها تتعلق بتدابير السلامة في طرازها الأكثر مبيعا في السنوات الماضية.

وجرى التشكيك إثر الحادثين بنظام تعزيز خصائص المناورة الخاصة بهذا الطراز. وتعمل بوينغ حاليا على تحديثه، وهو الأمر الواجب فعله لرفع المنع عن التشغيل.

وفي حال اعتبر استخدام جهاز المحاكاة إلزاميا، مثلما تطلب بعض الدول، فقد تتأخر عودة الطائرة إلى الخدمة بسبب وجود جهاز واحد فقط في الولايات المتحدة وهي السوق التي توليها بوينغ الأهمية.

والمحت بوينغ الشهر الماضي إلى أنها قد توقف إنتاج 737 ماكس في حال

موسكو - رفعت شركة أفيا كابينال سرفيس الروسية لتأجير الطائرات دعوى قضائية ضد شركة بوينغ الأميركية للمطالبة بإلغاء طلبية شراء طائرات طراز 737 ماكس.

وهذه هي أول دعوى قضائية من نوعها يتم تحريكها ضد بوينغ، التي تعاني من مشاكل بسبب ماكس 737 أدت إلى تقيدها لصالح منافستها الرئيسية شركة إيرباص الأوروبية من حيث حجم المبيعات والطلبات.

وتتهم أفيا المملوكة لمجموعة روستيخ الحكومية، الشركة الأميركية بإخفاء معلومات عن صلاحية الطيران لهذه الطائرات والإخلال بشروط التعاقد بين الشركتين.

وتعتزم الشركة الروسية المطالبة بتعويض عن الضرر أمام محكمة بمدينة شيكاغو الأميركية على خلفية حظر طيران هذا النوع من الطائرات على مستوى العالم وفي ظل وقف بوينغ لتوريدها.

وصرح المتحدث باسم أفيا لوكالة أنباء تاس الروسية الثلاثاء الماضي، بأن الشركة لا تمنع في التوصل إلى تسوية، وفي المقابل رفضت بوينغ التعليق على هذا الموضوع.

وحسب مذكرة الدعوى التي أوردتها صحيفة فايننشال تايمز البريطانية، تدعي الشركة الروسية أنها دفعت لبوينغ 35 مليون دولار كضمان مالي أثناء شرائها 35 وحدة من طائرات 737 ماكس.

وتطالب الشركة الروسية بوينغ بدفع 115 مليون دولار تشمل الضمان المالي الذي سددته للشركة الأميركية بالإضافة إلى غرامات تأخير التوريد وتعويض عن إلغاء الطلبية.

مغامرات أردوغان تضاعف تهديدات انهيار الليرة

رهانات أردوغان تزيد التداعيات على الاقتصاد وعليه شخصا



تقويض متواصل لآمال تعافي الاقتصاد

على عشرات مليارات الليرات من البنك المركزي للمرة الثانية هذا العام، وتم تحويل أموال صندوق الطوارئ إلى وزارة الخزانة لمواصلة الإسراف في الإنفاق الحكومي.

الآن يصير أردوغان إلى ترسيخ البنك المركزي سيخف أسعار الفائدة مرة أخرى في اجتماع في سبتمبر، ويهدد بأن عدم الولاء للحكومة وسياساتها سيؤدي إلى المزيد من عمليات العزل من المناصب.

كما أصدر أردوغان تعليمات للبنوك التي تديرها الدولة بفتح خطوط الإقراض بكامل طاقتها، وقد امتثلت البنوك وخففت فوائده القروض البنكية الاستهلاكية والتجارية بنسبة تصل إلى الثلث. وقدم لها إغراءات بخفض الاحتياطات الإلزامية إذا ما أقرضت المزيد للشركات والمستهلكين.

ويستعنى أردوغان إلى ترسيخ سياساته الاقتصادية من خلال زيادة سلطات وزارة الخزانة والمالية، وقد وقع مرسوما رئاسيا هذا الشهر يسمح للوزارة بالاستحواذ على حصص في شركات خاصة.

ودفع القرار خصوم أردوغان السياسيين إلى الادعاء بأنه سيستخدم المال العام لإنقاذ رجال الأعمال الذين تربطهم علاقات طيبة مع الحكومة. وباستثناء حدوث انعكاس محتمل في اتجاه السياسة، فإن التوقعات بالنسبة لاقتصاد تركيا تنحى إلى الأسوأ.

ويواجه المستثمرون، الذين كانوا ياملون في عودة أقرة إلى السياسات الاقتصادية الحكيمة في أعقاب الانتخابات المحلية التي شهدت منافسة حامية، صعوبة أكبر في التنبؤ بخطوة أردوغان المقبلة.

ولقد تحولت رهاناتهم على الأمل، استنادا إلى السياسات المولدة لصندوق النقد الدولي التي اتبعتها الحكومة قبل عقد من الزمان، إلى الواقعية والحد من الخسائر.

وربما تكون الحرب التجارية الشديدة بين الولايات المتحدة والصين قد ساعدت في حدوث الانهيار المفاجئ يوم الاثنين في آسيا، بعدما تبادلت واشنطن وبكين فرض الرسوم الجمركية يوم الجمعة. لكنه يدل على أن تركيا، إلى جانب الأرجنتين التي طالتها الأزمة، هي الأولى مرة أخرى على خط المواجهة عندما تتدهور المعنويات العالمية.

وإذا استمر أردوغان في مضاعفة الرهان بشأن الاقتصاد وفي تعزيز قبضته على تركيا، فسيعاني الأثر الكاسح من تآكل القوة الشرائية والفرصة الضائعة.

وفي نهاية المطاف، ستصل العواقب الاقتصادية والسياسية إلى أبواب القصر الرئاسي نفسه، دون اتخاذ خطوة إلى الوراء، قد يكون الباقي مجرد تاريخ.

وكانت النتيجة فرض عقوبات اقتصادية أدت إلى انهيار الليرة ودخول الاقتصاد في الركود.

كما الحق التنقيب عن الغاز في المياه القبرصية إلى إلحاق أضرار جسيمة بالعلاقات مع الاتحاد الأوروبي، الذي يهدد اليوم بفرض عقوبات اقتصادية. وأدى أيضا إلى استبعاد تركيا من تحالف ناشئ في مجال الطاقة بين إسرائيل ومصر واليونان وقبرص والولايات المتحدة.

من الواضح أن تكتيكات أردوغان تلحق أكبر الأضرار بالاقتصاد التركي، خاصة بعد امتداد صلاحياته المطلقة في الداخل ليصبح صانع القرار الاقتصادي الوحيد في البلاد.

وكالات التصنيف الائتماني الدولية خفضت تصنيف ديون تركيا لأن قبضة أردوغان تعني أن التنبؤ بالسياسة الاقتصادية بات أكثر صعوبة، خاصة بعد دمجها لوزارتها الخزانة والمالية وتعيين صهره براءت البرقي، المبتدئ في السياسة الاقتصادية لقيادة الوزارة الموحد.

منذ حصول أردوغان على صلاحيات واسعة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة بات نهجه يهدد النظرة المستقبلية لليرة والاقتصاد

في الانتخابات المحلية التي أجريت في شهر مارس، خسر أردوغان مدينتي أقرة وإسطنبول رغم سلسلة تخفيضات ضريبية وحوافز قروض وإجراءات الشعبوية.

ورسمت استطلاعات الرأي التي أجريت بعد الانتخابات صورة قاتمة للرئيس. وأظهرت أن الناخبين لا يتقنون بشكل متزايد في إدارته للاقتصاد. أما بعض المؤيدين التقليديين لحزب العدالة والتنمية فقد امتنعوا عن الذهاب إلى مراكز الاقتراع أو أدلوا بأصواتهم لصالح المرشحين المنافسين.

ومنذ الهزيمة الثانية في انتخابات رئاسة بلدية إسطنبول في يونيو، بعد أن رفض قبول النتيجة الأولى، يواصل أردوغان تحدياته ومغامراته وقراراته الاقتصادية الشعبوية.

وبإقالته لمحافظ البنك المركزي السابق مراد جتت كايا الشهر الماضي، ضاعقت الشكوك باستقلالية البنك المركزي، الذي سارع إلى خفض أسعار الفائدة بمقدار 4.25 بالمئة أساسا إلى 19.75 بالمئة.

ورغم اتساع العجز في ميزانية تركيا ليقرب من هدف نهاية العام مجرد خلال ستة أشهر فقط، استولى أردوغان

وكانت النتيجة فرض عقوبات اقتصادية أدت إلى انهيار الليرة ودخول الاقتصاد في الركود.

كما الحق التنقيب عن الغاز في المياه القبرصية إلى إلحاق أضرار جسيمة بالعلاقات مع الاتحاد الأوروبي، الذي يهدد اليوم بفرض عقوبات اقتصادية. وأدى أيضا إلى استبعاد تركيا من تحالف ناشئ في مجال الطاقة بين إسرائيل ومصر واليونان وقبرص والولايات المتحدة.

من الواضح أن تكتيكات أردوغان تلحق أكبر الأضرار بالاقتصاد التركي، خاصة بعد امتداد صلاحياته المطلقة في الداخل ليصبح صانع القرار الاقتصادي الوحيد في البلاد.

وكالات التصنيف الائتماني الدولية خفضت تصنيف ديون تركيا لأن قبضة أردوغان تعني أن التنبؤ بالسياسة الاقتصادية بات أكثر صعوبة، خاصة بعد دمجها لوزارتها الخزانة والمالية وتعيين صهره براءت البرقي، المبتدئ في السياسة الاقتصادية لقيادة الوزارة الموحد.

منذ حصول أردوغان على صلاحيات واسعة في الانتخابات الرئاسية في يونيو 2018 وهو يضاعف التحدي أمام كل ما يواجهه سلطته، لكن هذا النهج أصبح يهدد ببطء ولكن بشكل مطرد النظرة المستقبلية لليرة المحاصرة واقتصاد تركيا.

ورفع أردوغان الرهان السياسي في الأزمة الدولية الأخيرة بشأن التنقيب عن الغاز في شرق البحر المتوسط وفي عزله ثلاثة رؤساء بلديات أفراد وفي الأزمة مع الولايات المتحدة بسبب شرائه منظومة الدفاع الصاروخي الروسية أس 400.

وكما ضاعف الرهان أيضا في ما يتعلق بالاقتصاد، واستخدم سلسلة متتالية من الإجراءات قصيرة الأجل لحل مشاكل تركيا الاقتصادية. وفي كل مرة كانت التداعيات تزداد وطأة على الاقتصاد وعليه شخصا.

لقد أدى قمع أردوغان بلا هوادة للمعارضة في الداخل إلى زيادة هيمنته على كل مؤسسة سياسية تقريبا في البلاد. لكن ذلك حمل تكلفة سياسية أيضا. لقد ساهم في هزائم الانتخابات المحلية هذا العام - فقد حزب الحاكم السيطرة على إسطنبول والعاصمة أنقرة - وفي ظهور الحركات السياسية المنافسة التي شكلها حلفاؤه السابقون، مثل نائب رئيس الوزراء السابق علي باباجان.

مضاعفة التحدي المناهض لواشنطن وبروكسل يزداد كلفة. فالعلاقة مع الاتحاد الأوروبي لم تعد قابلة للإصلاح بعد أن كانت تركيا مرشحة لعضويته قبل 10 سنوات. وأدى احتجاج الاتحاد الأوروبي كرهينة لانفاضة اللاجئين السوريين الموقعة عام 2016 إلى سحب الوعود على النار.

ودفعت تركيا ثمنا باهظا حين عمق أردوغان الأزمة السياسية مع الولايات المتحدة العام الماضي بسياساته في سوريا ورفض إطلاق سراح قس أميركي محتجز.

وكانت النتيجة فرض عقوبات اقتصادية أدت إلى انهيار الليرة ودخول الاقتصاد في الركود.

كما الحق التنقيب عن الغاز في المياه القبرصية إلى إلحاق أضرار جسيمة بالعلاقات مع الاتحاد الأوروبي، الذي يهدد اليوم بفرض عقوبات اقتصادية. وأدى أيضا إلى استبعاد تركيا من تحالف ناشئ في مجال الطاقة بين إسرائيل ومصر واليونان وقبرص والولايات المتحدة.



فيسبوك تعود للتحدي بمكافأة من يخرق برامج عملتها

من طرح شبكة البلوك تشين الخاصة بالعمل، وأن الشبكة لن تُطرح حتى يتم أخذ المخاوف التنظيمية في الاعتبار. وتلقي الموافقات التنظيمية المطلوبة.

ويرغب اتحاد ليبرا في اكتشاف الأخطاء قبل إطلاق خدمات البلوك تشين لأنه من الصعب ضبط المسار بمجرد إطلاقها.

ويقول محللون أن إرسال التحذيرات والطلب من المشاركين الموافقة على التغييرات قد يؤدي إلى تعطيل الشبكة وتراجع الثقة في العملة المشفرة، مما يؤدي إلى انخفاض سعرها.

ورغم الأنباء عن تنصل بعض الشركاء من الدعم العلني لعملة ليبرا، إلا أن برنامج المكافآت يؤكد أن فيسبوك لا تزال ملتزمة بخطط عملتها الرقمية.

ويرى الخبراء أن برنامج المكافآت يظهر أن فيسبوك تقترب من العملة الرقمية بحذر، وتحاول بناء دعم عام، دون الكشف عن إجمالي المخصصات لبرنامج المكافآت.

استغلالها لغسيل الأموال وغيرها من الأنشطة الإجرامية.

وكتب مايكل إنجل رئيس النظام البيئي لمطوري ليبرا في مدونة "إذا كان الناس سيستخدمون على ليبرا لتلبية احتياجاتهم المالية اليومية، فمن الأهمية بمكان أن تكون البنية التحتية وراء ذلك موثوقة وأمنة".

وكشف عن "تصميم برنامج المكافآت الخاص بنا لتشجيع أعضاء مجتمع الأمن على البحث بعمق، حتى يساعدونا في العثور على أكثر الأخطاء خطورة".

وقال دانتى ديسبارت، رئيس السياسة والاتصالات في اتحاد ليبرا، إن برنامج المكافآت يأتي قبل وقت طويل

من طرح شبكة البلوك تشين الخاصة بالعمل، وأن الشبكة لن تُطرح حتى يتم أخذ المخاوف التنظيمية في الاعتبار. وتلقي الموافقات التنظيمية المطلوبة.

ويرغب اتحاد ليبرا في اكتشاف الأخطاء قبل إطلاق خدمات البلوك تشين لأنه من الصعب ضبط المسار بمجرد إطلاقها.

ويقول محللون أن إرسال التحذيرات والطلب من المشاركين الموافقة على التغييرات قد يؤدي إلى تعطيل الشبكة وتراجع الثقة في العملة المشفرة، مما يؤدي إلى انخفاض سعرها.

ورغم الأنباء عن تنصل بعض الشركاء من الدعم العلني لعملة ليبرا، إلا أن برنامج المكافآت يؤكد أن فيسبوك لا تزال ملتزمة بخطط عملتها الرقمية.

ويرى الخبراء أن برنامج المكافآت يظهر أن فيسبوك تقترب من العملة الرقمية بحذر، وتحاول بناء دعم عام، دون الكشف عن إجمالي المخصصات لبرنامج المكافآت.



منجم فيسبوك لا يزال غامضا